المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة » ، ادانت الجمعية العامة ، « بصفة خاصة ، السياسات والممارسات الاسرائيلية [الهادفة الى] ضم اجزاء من الاراضي المحتلة ، انشاء مستوطنات اسرائيلية في [تلك] الاراضي ... ونقل سكان غرباء اليها ، تدمير المنازل العربية وهدمها ، مصادرة الممتلكات العربية في الاراضي المحتلة ونزع ملكيتها ، وجميع المعاملات الاخرى الرامية الى الاستيلاء على الاراضي بين السلطات او المؤسسات الاسرائيلية او الرعايا الاسرائيليين من جانب ، وسكان الاراضي المحتلة او مؤسساتها من جانب آخر ، اجلاء سكان الاراضي المحتلة العرب وترحيلهم وطردهم وتشريدهم ونقلهم ، وانكار حقهم في العودة ، الاعتقالات الجماعية للسكان العرب واخضاعهم للاعتقال الاداري واساءة معاملتهم ، نهب الممتلكات الاثرية والثقافية ، والتعرض للحريات والشعائر الدينية ، وكذلك للحقوق والاعراف المتصلة بالاسرة ، واخيرا الاستغلال غير المشروع للثروة الطبيعية للاراضي المحتلة ، ولمواردها وسكانها » . كذلك اكدت الجمعية العامة ، من جديد ، على « ان جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير الطابع المادي للاراضي المحتلة او لاي اجزاء منها او لتكوينها الديموغرافي او هيكل مؤسساتها و مركزها ، هي تدابير باطلة ولاغية » . كما طالبت اسرائيل بتطبيق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنين ، ودعتها الى الغاء جميع التدابير لتغيير الهيكل المؤسسي والشعائر الدينية في الحرم الابراهيمي بالخليل (٥٩) .

وفي ٩ تشرين الثاني ١٩٧٦ ، ادانت الجمعية العامة بشدة ، في قرار ٦/٣١ التعاون وتقوية العلاقات بين اسرائيل ونظام جنوب افريقيا العنصري ـ وقد ادانت هذا التعاون سابقا في ١٩٧٥ . وفي قرار ٣٤/٣١ ، في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٦ ، اكدت الجمعية حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة وادانت الحكومات التي لا تعترف به وبحق الاستقلال لهذه الشعوب ، مثل شعب جنوب افريقيا وفلسطين . وفي قرار ٦١/٣١ ،في ٩ كانون الاول ١٩٧٦ ، تحت عنوان « الوضع في الشرق الاوسط » اكدت الجمعية العامة ضرورة احلال سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط مبني على احترام قرارات الامم المتحدة بخصوص هذه المنطقة وقضية فلسطين . كما اكدت ضرورة مشاركة كل الاطراف بما فيهم م.ت.ف . في مؤتمر السلام من الشرق الاوسط ، وادانت استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية، الذي يشكل خرقا لميثاق وقرارات الامم المتحدة معلنة ان الحل العادل والدائم في هذه المنطقة لا يتم الا بانسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها في ١٩٦٧ وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة . كما ادانت الجمعية كل الاعمال التي تقوم بها اسرائيل في تغيير المعالم الجغرافية والديمغرافية في هذه الاراضي ، وحثت دول العالم على عدم مد الكيان الصهيوني باي مساعدة عسكرية او غيرها ، قد تساعدها على ابقاء الاحتلال واستثمار الثروات الطبيعية ، وطلبت من مجلس الامن تنفيذ هذه المقررات ضمن جدول زمني (٦٠) .

وفي قرار ١٠٦/٣١ ، في ١٦ كانون الاول ١٩٧٦ ، تحت عنوان « تقرير لجنة التحقيق حول انتهاكات اسرائيل حقوق الانسان في الارض المحتلة » ، ادانت الجمعية العامة اعمال اسرائيل بشأن الاعتقالات الجماعية وتدمير البيوت العربية والتحرش بالمعتقدات الدينية ومصادرة الاراضي العربية وتغيير معالم القدس ، طالبة منها الكف عن التغيير الديمغرافي والجغرافي للاراضي العربية المحتلة . وفي قرار ١٨٦/٣١ ، في ٢١ كانون الاول ١٩٧٦ ، اكدت الجمعية من جديد حق الدول العربية الواقعة اراضيها تحت الاحتلال الاسرائيلي بأن